

يعتمد التثنية والهدوء من حيث كونه مدلول الفعل لا يصلح للتثنية
 المستد في صحة كونه محكوما عليه مشتركة التثنية به في روجه
 التثنية لتحليل مستد البدن حيث كونه مدلول الفعل والتثنية من
 جهة واحدة لا يصلح كونه مستد ومستد اليه معا **وكذا ان**
الاستفهام **الفعل باعتبار الزمان** وهو المسمى بالهيئة
 اي كما ان الاستفهام الحارثية في المشتق باعتبار مادته بتثنية
 كذلك الاستفهام الحارثية فيه باعتبار عينه بتثنية لكن الاستفهام
 المصدر وبمعنى تثنيته تأييد للتثنية المصدر الواقع في
 المستقبل بالمصدر الواقع في الماضي وكان الاولي يقول والآخر
 المعاني المدلول للهيئات فلا روجه لاستفهام المادة بل الاستفهام
 باعتبار الهيئة لا حل المقابلة لما تقدم **كما يغير عن الفعل**
المستقبل بالماضي اي بالفعل الماضي كنادي اعياي الجنية
 بمعنى ينادي **فكون** **فصحة** فقوله **للتثنية** متعلق
 بقوله لتثنية اي تثنية مجرد تثنية **الضرب** مثلا كان الاولي
 ان يغير بالحدث في هذا او بعده في **المستقبل بالضرب** **في**
الماضي في تحقق الرتبة لا تصحيم الاستفهام المصدر
فيستفهام **لم** اي لضرب **ضرب** وقرع عالي قوله ان استفهام
 الفعل باعتبار الزمان لان الذي يدل على الزمان هو الهيئة
فيما **فلا استفهام** حيث **الاستفهام الهيئة**
 بتثنية التثنية احد المصدر بتثنية بتثنية يا الاحز وكلامه
 المتعدد هنا لا يوافق تقري السهم هنا هو حاصل
 الاضرب الا في حيث قال المبراد ان **الاستفهام** **المحقق**
 او لا بالذات **الاستفهام الهيئة** وبواسطها بشرى
 الاستفهام اي الفعل الذي هو عبارة عن مجموع المادة والهيئة
 عترة الاستفهام من الجزاء الصوري الي الكل فاستفهام الهيئة

واسطة

واسطة في معرفة الاستفهام للفعل فخالق العلم قول المبراد استفهام
 الفعل باعتبار الهيئة او مادته تابعة لاستفهام المصدر لانه ان
 كان يكتفي في كونها تابعة بتثنيته مجرد التثنية في ضرورة
 تدعو الي الزيادة على ذلك فان جعلها تابعة لاستفهام المصدر
 فبقي كلامه يكون المشتقات فانظر الى موادها غير مستقلة
 في غير ما وصفت له قال الخليل وما ادرى له جعل استفهام
 الهيئة تابعة لمجرد تثنية المصدر ولم يجعل استفهام الفعل
 تابعة لمجرد تثنية المصدر بالمصدر بل احتاج الي استفهام
 المصدر واجيب **بأنه** فعل ذلك في استفهام الهيئة
 لتقدير استفهام المصدر حقيقة لعدم اختلاف باختلاف
 الهيئة ان هو الحدث وهو واحد في المشبه والمثبه به
 بخلاف استفهام المادة فان المصدر تخلف حقيقة
 فامكن استفهامه ثم قوله **وايضا بتثنية**
 لاستفهام المصدر بما مر انها تابعة للتثنية مما لم يمكن
 فقوله المادة او الهيئة وكان اليا عت على الاستفهام انما
 هو الجزء الماوي او الصوري وهو الهيئة كان لفظ المشتق
 تمامه استفهام الفعل بل الجزاء فاستثني التثنية لانه
 بلا واسطة واضرب عما قور في التثنية لبعده لانه
 بواسطة الهيئة بعد التثنية واللفظ والمادة بتثنية استفهام
 واللفظ فقال **بل للفظ** اي للفظ المشتق **تمامه** الذي هو
 عبارة عن مجموع المادة والهيئة **استفهام بتثنية** **ان**
 بواسطة **الاستفهام الجزء** المادي او الصوري فالاضراب
 راجع للصورتين قبله اي بل لبيد التثنية في الاولي باعتبار
 تثنيته استفهام المادة والاستفهام المصدر في الثانية
 باعتبار تثنيته استفهام اللفظ تمامه بتثنية استفهام المادة